

Unofficial Translation

ترجمة غير رسمية

معلومات حول أسئلة الاقتراع في الاستفتاء المرتقب في ألبرتا
للتترجمة إلى لغات متعددة

سؤال الاقتراع 1

هل تؤيد أن تتولى حكومة ألبرتا مزيداً من السيطرة على ملف الهجرة؟ ويهدف ذلك إلى خفض مستويات الهجرة إلى مستويات أكثر استدامة، وإعطاء الأولوية للهجرة الاقتصادية، ومنح سكان ألبرتا الأولوية في فرص العمل الجديدة؟

كان عدد سكان ألبرتا نحو 200,000 نسمة عندما أصبحت مقاطعة في عام 1905. واليوم، يعيش فيها أكثر من 5 ملايين شخص. لقد نمت ألبرتا بفضل الأشخاص الذين يعيشون ويعملون فيها، بمن فيهم القادمون الجدد.

وقد طالبت ألبرتا بمنحها دوراً أكبر في اختيار المهاجرين الذين يمكنهم المساهمة في الاقتصاد. ولا يزال هذا الأمر مهماً. كما تحتاج ألبرتا إلى مستويات من الهجرة يمكن للمجتمعات المحلية والخدمات العامة والاقتصاد استيعابها ودعمها.

وتفرض مستويات الهجرة الحالية التي تحددها الحكومة الفيدرالية ضغطاً على خدمات حكومة ألبرتا، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وقد يجعل ذلك الحصول على الخدمات أكثر صعوبة وأكثر تكلفة. وتريد حكومة ألبرتا مزيداً من السيطرة لضمان أن تعمل الهجرة بصورة أفضل لصالح سكان ألبرتا والقادمين الجدد.

سؤال الاقتراع 2

هل تؤيد أن تستحدث حكومة ألبرتا قانوناً ينص على أن المواطنين الكنديين والمقيمين الدائمين والأفراد الذين يتمتعون بوضع هجرة معتمد من ألبرتا فقط هم المؤهلون للاستفادة من البرامج الممولة من المقاطعة؟ وستشمل هذه البرامج الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية؟

يسأل هذا السؤال عما إذا كان ينبغي لألبرتا قصر البرامج الممولة من المقاطعة على المواطنين الكنديين والمقيمين الدائمين والأشخاص الذين يتمتعون بوضع هجرة معتمد من ألبرتا. ولن يتمكن الأشخاص الذين لا يحظون بموافقة ألبرتا من الاستفادة من هذه البرامج. والهدف هو المساعدة في الحفاظ على القدرة على تحمل تكاليف الخدمات العامة.

سؤال الاقتراع 3

هل تؤيد أن تستحدث حكومة ألبرتا قانوناً يلزم جميع المهاجرين القانونيين من غير المقيمين الدائمين بالإقامة في ألبرتا لمدة لا تقل عن 12 شهراً قبل أن يصبحوا مؤهلين للحصول على أي برامج للدعم الاجتماعي ممولة من المقاطعة؟

يسأل هذا السؤال عما إذا كان ينبغي للمقيمين المؤقتين الإقامة في ألبرتا لمدة لا تقل عن 12 شهراً قبل أن يتمكنوا من الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي الممولة من المقاطعة. ويمكن أن تشمل هذه البرامج إعانات رعاية الأطفال، والمساعدات الطلابية، والإعانات، ودعم الدخل. والهدف هو الحفاظ على إتاحة هذه البرامج والقدرة على تحمل تكاليفها.

سؤال الاقتراع 4

هل تؤيد أن تفرض حكومة ألبرتا رسوماً معقولة على الأفراد المقيمين في ألبرتا والذين يتمتعون بوضع هجرة غير دائم، حتى يتسنى لهم ولأسرهم استخدام نظامي الرعاية الصحية والتعليم؟

يسأل هذا السؤال عما إذا كان ينبغي للمقيمين المؤقتين دفع رسوم معقولة مقابل استخدام خدمات الرعاية الصحية والتعليم العام أثناء تمتعهم بوضع مؤقت. وسيتوقف فرض الرسوم إذا أصبحوا مواطنين كنديين أو مقيمين دائمين. والهدف هو أن يساهم المقيمون المؤقتون في دفع تكاليف الخدمات التي يستخدمونها في ألبرتا.

Unofficial Translation

ترجمة غير رسمية

سؤال الاقتراع 5

هل تؤيد أن تستحدث حكومة ألبرتا قانوناً يلزم الأفراد بتقديم إثبات على الجنسية للتصويت في انتخابات ألبرتا الإقليمية؟ يمكن أن يكون إثبات الجنسية جواز سفر، أو شهادة ميلاد، أو بطاقة الجنسية.

إذا تم اعتماد هذا السؤال، فسيتعين على الناخبين تقديم ما يثبت أنهم مواطنون كنديون قبل التصويت في انتخابات ألبرتا الإقليمية. ويمكن أن يشمل الإثبات جواز سفر، أو شهادة ميلاد، أو بطاقة الجنسية، أو رخصة قيادة صادرة عن ألبرتا أو بطاقة هوية من ألبرتا تتضمن مؤشراً على الجنسية. والهدف هو ضمان أن يشارك المواطنون الكنديون المؤهلون فقط في التصويت في انتخابات ألبرتا الإقليمية.

سؤال الاقتراع 6

هل تؤيد أن تعمل حكومة ألبرتا مع المقاطعات الأخرى لتعديل الدستور الكندي؟ من شأن هذا التعديل أن يسمح لحكومات المقاطعات، بدلاً من الحكومة الفيدرالية، باختيار القضاة الذين يتم تعيينهم في محكمتي كينغز بنش والاستئناف التابعتين للمقاطعة؟

وتُعد محكمة الاستئناف في ألبرتا ومحكمة كينغز بنش في ألبرتا جزءاً أساسياً من نظام العدالة. واليوم، تختار الحكومة الفيدرالية هؤلاء القضاة. ويسأل هذا السؤال عما إذا كان ينبغي تغيير الدستور بحيث تتولى المقاطعات اختيار هؤلاء القضاة بدلاً من ذلك.

وسيتطلب هذا التغيير تعديلاً للدستور الكندي. وقد يساعد هذا التغيير ألبرتا على شغل المناصب القضائية بشكل أسرع، ويمنح سكان ألبرتا دوراً أكبر في تحديد من يصبح قاضياً، مع الحفاظ على استقلالية القضاة.

سؤال الاقتراع 7

هل تؤيد أن تعمل حكومة ألبرتا والمقاطعات الأخرى على تعديل الدستور الكندي لإلغاء مجلس الشيوخ الفيدرالي غير المنتخب؟

يسأل هذا السؤال عما إذا كان ينبغي لألبرتا العمل مع المقاطعات الأخرى لإنهاء مجلس الشيوخ الفيدرالي. ويقول مؤيدو هذا المقترح إن سكان ألبرتا ينبغي أن يكون لهم دور أكبر في تحديد من يمثلهم في البرلمان. لدى ألبرتا ستة مقاعد في مجلس الشيوخ من أصل 105 مقاعد. وهناك بعض المناطق التي يقل عدد سكانها عن ألبرتا، لكنها تمتلك عدداً أكبر من المقاعد مما لدينا.

سؤال الاقتراع 8

هل تؤيد أن تعمل حكومة ألبرتا مع المقاطعات الأخرى لتعديل الدستور الكندي بما يسمح للمقاطعات بالانسحاب من البرامج الفيدرالية؟ ويمكن أن تشمل هذه البرامج الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية. على ألا تفقد المقاطعات التمويل الفيدرالي المرتبط بهذه البرامج، وأن تتمكن من استخدامه في برامجها الاجتماعية؟

كندا بلد شاسع. وللمناطق المختلفة احتياجات مختلفة. ويسأل هذا السؤال عما إذا كان ينبغي أن تتمتع المقاطعات بمزيد من السيطرة على البرامج في المجالات التي تقع عادةً ضمن مسؤوليتها.

وكثيراً ما اتخذت الحكومة الفيدرالية إجراءات في مجالات تقع ضمن اختصاص المقاطعات دون إجراء مشاورات كافية مع المقاطعات. ومن أمثلة ذلك الموارد الطبيعية، والبيئة، والبنية التحتية، والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

وأحياناً تكون الأموال الفيدرالية مصحوبة بشروط. ويمكن أن تؤثر هذه الشروط على كيفية إدارة المقاطعات لبرامجها الخاصة. ويسأل هذا السؤال عما إذا كان ينبغي أن تتمكن المقاطعات من الانسحاب من البرامج الفيدرالية في المجالات التي تقع ضمن اختصاص المقاطعات، مع الاستمرار في تلقي حصتها من الأموال الفيدرالية لبرامجها الخاصة.

سؤال الاقتراع 9

هل تؤيد أن تعمل حكومة ألبرتا مع حكومات المقاطعات الأخرى على تعديل الدستور الكندي من أجل تعزيز حماية حقوق المقاطعات من التدخل الفيدرالي، وذلك من خلال منح قوانين المقاطعة التي تتناول مجالات الاختصاص الدستوري للمقاطعة أو مجالات الاختصاص الدستوري المشترك أولوية على القوانين الفيدرالية في حال تعارض القوانين المقاطعة مع القوانين الفيدرالية؟

Unofficial Translation

ترجمة غير رسمية

يمنح الدستور الكندي المقاطعات صلاحيات في مجالات مثل الموارد الطبيعية، والكهرباء، والأراضي العامة، والملكية والحقوق المدنية. وفي بعض الأحيان، تتناول القوانين الفيدرالية وقوانين المقاطعات المسألة نفسها. وفي بعض الأحيان، لا تتوافق هذه القوانين مع بعضها البعض. وفي بعض الحالات، تكون الأولوية للقانون الفيدرالي. ويسأل هذا السؤال عما إذا كان ينبغي أن تكون الأولوية لقانون المقاطعة في المجالات التي تقع ضمن اختصاص المقاطعة أو المجالات المشتركة عندما لا تتوافق القوانين مع بعضها البعض.

ومن شأن هذا التغيير أن يجعل القواعد أكثر وضوحًا عندما لا تتوافق القوانين الفيدرالية وقوانين المقاطعات. كما يقول مؤيدو هذا التغيير إنه سيساعد على حماية القرارات التي تتخذها المقاطعات.

سؤال الاقتراع 10

هل ينبغي أن تظل ألبرتا مقاطعة في كندا؟ أم ينبغي لحكومة ألبرتا أن تبدأ العملية القانونية المطلوبة بموجب الدستور الكندي لإجراء استفتاء إقليمي ملزم بشأن ما إذا كان ينبغي لألبرتا الانفصال عن كندا؟

سيختار الناخبون أحد الخيارين التاليين:

- **الخيار 1:** ينبغي أن تظل ألبرتا مقاطعة في كندا.
- **الخيار 2:** ينبغي لحكومة ألبرتا أن تبدأ العملية القانونية المطلوبة بموجب الدستور الكندي لإجراء استفتاء إقليمي ملزم بشأن ما إذا كان ينبغي لألبرتا الانفصال عن كندا أم لا.

هذا السؤال لا يعني أن ألبرتا ستفصل عن كندا فورًا. إذا أيدت غالبية الناخبين بدء هذه العملية، فستتخذ الحكومة الخطوات القانونية اللازمة لإجراء استفتاء ملزم بشأن الانفصال في وقت لاحق.

تطرح حكومة ألبرتا هذا السؤال لسببين.

أولاً، يسمح قانون ألبرتا للأشخاص بمطالبة الحكومة بإجراء استفتاء إذا وقّع عدد كافٍ من الناخبين على عريضة خلال أربعة أشهر. وفي هذه الحالة، وقّع نحو 700,000 من سكان ألبرتا على عرائض بشأن ما إذا كان ينبغي للمقاطعة أن تظل جزءًا من كندا أو تنفصل عنها. وإدراج هذا السؤال يحترم أولئك الناخبين.

ثانيًا، قضى قرار قضائي صدر مؤخرًا بأن ألبرتا لا يمكنها إجراء استفتاء ملزم بشأن الانفصال من دون التشاور أولاً مع الأمم الأولى بشأن الآثار المحتملة على حقوقها بموجب المعاهدات. وتستأنف ألبرتا هذا القرار. وإلى أن يتم تغيير القرار أو توضيحه، فإنه يظل ساريًا باعتباره القانون المعمول به في ألبرتا.

ولا تريد حكومة ألبرتا الانتظار سنوات حتى انتهاء الإجراءات القضائية قبل أن تسأل سكان ألبرتا عن رأيهم. وتريد أن يناقش سكان ألبرتا المسألة، ويصوّتوا في جميع أنحاء المقاطعة، ويقرروا ما ينبغي أن يحدث بعد ذلك.